

## السلطات اللبنانية تحذّر من تهديد جديد في مرفأ بيروت



بيروت - أ ف ب

حذّرت السلطات اللبنانية، الأربعاء، من أن الجزء الشمالي المتصدّع من إهراءات الحبوب في مرفأ بيروت معرّض لـ«خطر السقوط»، بعد قرابة أسبوعين من اندلاع النيران فيه، في وقت يحيي لبنان الأسبوع المقبل الذكرى السنوية الثانية للانفجار المروع.

وأبلغ وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال ناصر ياسين رئيس الحكومة المكلف، وفق بيان عن مكتب الأخير، أنّ أجهزة الرصد والاستشعار في الإهراءات «رصدت تغييرات في سرعة الانحناء من 2 ملمتر في اليوم إلى 2.5 ملمتر في الساعة لمجموعة الصوامع الشمالية، التي باتت في خطر السقوط».

ويأتي التحذير بعد أسبوعين من اندلاع حريق في القسم الشمالي من الإهراءات نتج، وفق السلطات وخبراء، عن تخمر مخزون الحبوب مع ارتفاع درجات الحرارة ونسبة الرطوبة. وزادت محاولة إخماد النيران عبر رش المياه في الأيام السابقة من رطوبة الحبوب.

وأعادت النيران الى أذهان اللبنانيين مشاهد من انفجار الرابع من أغسطس 2020، الذي تسبّب بمقتل أكثر من مئتي شخص وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، وألحق دماراً واسعاً بالمرفأ وعدد من أحياء العاصمة.

وأوعز ميقاتي الى الأجهزة المعنية بـ«منع اقتراب أي من العاملين أو عناصر الدفاع المدني وفوج الإطفاء منها حفاظاً على سلامتهم». كما طلب من «الجيش وهيئة إدارة الكوارث الجاهزية تحسباً لسقوط أجزاء من المبنى». وبحسب وزارة البيئة، لا تزال الصوامع الجنوبية ثابتة من دون رصد أي تحركات تهدد سلامتها. وتحتوي بعض الصوامع على قرابة ثلاثة آلاف طن من القمح والحبوب، تعذر تفريغها جراء خطورة العمل قربها، خشية أن يسرع ذلك «تحريك بنية الصوامع المتصدعة أصلاً وانهيار أجزاء كبيرة منها»، وفق السلطات. وأصدرت وزارتا البيئة والصحة العامة توجيهات وقائية الاثنين حول انبعاث الغبار المكون من مخلفات البناء وبعض الفطريات من الحبوب المتعفنة في حال سقوط الصوامع الشمالية. وتضمن أبرزها وجوب إخلاء المرفأ فوراً ووضع كمادات عالية الفعالية، وإغلاق الأبواب والنوافذ في المنطقة المحيطة بالمرفأ لمدة 24 ساعة، مع ارتداء الكمادات في الخارج. واتخذت الحكومة في إبريل قراراً بهدم الإهراءات خشية على السلامة العامة، لكنها علّقت تطبيقه بعد اعتراضات قدّمتها مجموعات مدنية ولجنة أهالي ضحايا انفجار المرفأ، التي تطالب بتحويل الإهراءات الى معلم شاهد على الانفجار. ونتج الانفجار، وفق السلطات، عن تخزين كميات ضخمة من نيترات الأمونيوم، داخل المرفأ من دون إجراءات وقاية، إثر اندلاع حريق لم تُعرف أسبابه، وتبيّن لاحقاً أن مسؤولين على مستويات عدة كانوا على دراية بمخاطر تخزين المادة ولم يحركوا ساكناً. ولم تحرز التحقيقات القضائية المعلّقة منذ أشهر أي تقدم، على ضوء تدخلات سياسية ودعاوى ضد المحقق العدلي يرفعها تباعاً عدد من المدعى عليهم بينهم نواب حاليون ووزراء سابقون.